حوليات آداب عين شمس (عدد خاص 2019)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

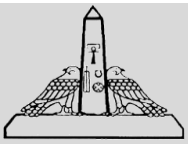

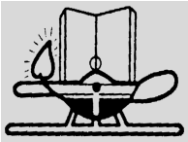

المداخل النظرية فى دراسة القوة والفرصة

رشاد أبوجامع فرغلى حسن

كلية الآداب – قسم علم الاجتماع – دكتوراة

المستخلص

من الطرق التي يسلكها باحثو العلوم الاجتماعية في تتبُّع ومعالجة مسألة القوة ونظرياتها المختلفة، إما المعالجة التاريخية أو المعالجة التي تبدأ من استعراض علم الاجتماع السياسي، وتعد المعالجة التاريخية لمسألة القوة أفضل من غيرها؛ لأن أفكار القوة وأشكالها وبناءاتها المتعددة مسألة تعددت أو اتخذت مسالك متباينة من حيث الشكل لظروف تاريخية مختلفة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس 2019.

تمهيد:

من الطرق التي يسلكها باحثو العلوم الاجتماعية في تتبُّع ومعالجة مسألة القوة ونظرياتها المختلفة، إما المعالجة التاريخية أو المعالجة التي تبدأ من استعراض علم الاجتماع السياسي، وتعد المعالجة التاريخية لمسألة القوة أفضل من غيرها؛ لأن أفكار القوة وأشكالها وبناءاتها المتعددة مسألة تعددت أو اتخذت مسالك متباينة من حيث الشكل لظروف تاريخية مختلفة.

فلا شك في أن الناس قد خُلقوا وحظوظهم من القوة والفرص – على اختلاف أنواعها – تتفاوت؛ فحياة الإنسان البدائية عاشها ووجد أن ظروفها كانت تفرض علية خضوع الأضعف للأقوى. وفي مثل هذه العلاقة لم يكن ليشغل بال الناس تنظيم العلاقات البسيطة فيما بينهم، بقدر ما كان يشغلهم التفكير في علاقاتهم بالأقوياء الذين يسيطرون ويتسلطون عليهم وعلى أرزاقهم، ويقللون من فرصهم في الحصول على القوة – احتكار القوة والفرص – إذ إن هذا النوع من القوة لم يكن يَعرف بعدُ حدودًا يلتزمها أو ضوابط يراعيها (إسماعيل علي سعد، 2012، ص43–47). وإن معظم الاتجاهات النظرية وأصحاب تلك الاتجاهات حينما تكلموا عن القوة والفرصة مالوا [إنها قدرة بعض الوحدات (الأفراد، أو الجماعات، أو الطبقات، أو المنظمات) إلى اتخاذ قرارات معينة أو فرض إرادتهم على وحدات أخرى مستغلين ما يتاح لهم من فرص لامتلاك القوة، وقد أكد هاولى Hawley وأولسن Olsen أن القوة تتخلل بشكل شامل في كافة صور الحياة الاجتماعية؛ فكل فعلٍ اجتماعي وكل علاقة اجتماعية تنطوي على عنصر من عناصر القوة. وقد لوحظ أيضًا أن هناك شِبْهَ اتفاقٍ على أن استخدام الجزاءات السلبية أو التهديد باستخدامها يمثِّل أحد العناصر الهامة لمفهوم القوة. وقد اتضح ذلك كما سنرى في كتابات البنائين الوظيفيين من أمثال بارسونز، والتعدد من أمثال داهل، وأصحاب نظرية الصفوة. هذا وقد حظيت نظريات القوة بمناقشات واسعة خلال مختلف مراحل تطور الفكر الاجتماعي السياسي (محمد علي محمد، 1985، ص 6–8)

أولًا: مدخل دراسة القوة والفرصة عند مفكري مرحلة ما قبل ظهور علم الاجتماع.

تكشف دراسة القوة عند مفكري مرحلة ما قبل ظهور علم الاجتماع عن تسلط النظرة الفلسفية على المعرفة الاجتماعية منذ عصر الفكر اليوناني القديم وحتى منتصف القرن الثامن عشر؛ حيث كان اهتمام المفكرين منصبًّا في المقام الأول على ما يجب أن يكون دون اهتمام بالواقع. إلا أن تلك الفترة لم تخلُ من تناول الأحداث الاجتماعية بأسلوبٍ علمي؛ فقد أدرك "أفلاطون" و "أرسطو" وكثيرون من بعدهما أثر الأوضاع الاقتصادية والجغرافية والسكانية في الحياة الاجتماعية. ولعل ذلك يصدق على الفترة من التاريخ القيم التي كانت فيها "دولة المدينة "City–state هي قمة ما انتهى إليه النظام السياسي والديني الذي كان سائدًا في المدن الإغريقية القديمة. فلم يتجاوز أفلاطون في جمهوريته بخياله الفلسفي المُحلِّق ذلك الواقع السياسي والاجتماعي الذي كان موجودًا في

دولة المدينة إلا من حيث إبداء الرأي في هذا النسق ومحاولة تعديله وتغييره على النحو الذي يتفق مع وجهات نظره السياسية.

غير أن هذا المنظور يعتريه الكثير من التغير عند أرسطو كما يظهر من دراسة كتبه السياسية وذلك كنتيجة لتغير الواقع السياسي والاجتماعي من حوله على أثر اجتياح الإسكندر المقدوني لبلاد اليونان وانهيار دولة المدينة وقيام إمبراطورية الإسكندر. ويُميِّز المفكرون بين الحضارة اليونانية القديمة والحضارة الجديدة بأن يطلقوا على الأولى اسم " الهلينية" بينما يطلقون على الثانية " الهلينستية" إلا أن الحضارة الثانية لم يُقدَّر لها الاستمرار بعد وفاة الإسكندر، وانتهى الأمر في أوروبا إلى الرومان؛ حيث قامت الدولة الرومانية التي استمرت سيطرتها قرونًا عديدة، والتي اعتمد بقاؤها على ممارسة القوة من روما، وفي ظل ما يُسمى بالسلام الروماني؛ ونقصد به السلام الناتج عن ممارسة أعلى قدرٍ ممكن من قوة الدولة المسيطرة على الإمبراطورية من أوروبا إلى الشرق الأوسط. وانتشر في ذلك الوقت هذا الفكر عند مفكرين سياسيين من أمثال"بوليبيوس – شيشرون" (إسماعيل علي سعد، 2012، ص 43–56).

ثانيًا: مدخل دراسة القوة والفرصة عند مفكري علم الاجتماع.

تستمد نظرية الصراع معظم مقولاتها الأساسية من الإسهامات الرائدة في مجال الصراع، التي قدمها بداية عالم الاجتماع والفيلسوف العربي عبد الرحمن ابن خلدون، ثم المفكر نيكولو مكيافيلّي (1469–1527) وتوماس هوبز (1588–1679)، وكال ماركس وماكي فيبر

1– ابن خلدون ومداخل دراسة القوة والصراع داخل التنظيم:

قدم ابن خلدون نظرية في الصراع انطلقت من تفسيراته للظاهرة الاجتماعية ومفهومه للتضامن الاجتماعي Social Solidarity (العصبية حسب تعبير ابن خلدون) باعتباره خاصية جوهرية للمجتمع. حيث أشار ابن خلدون إلى أن الفرد لا يستطيع الحياة بمفرده. وأنه لا بد من أن يحدث تعاون Cooperation مع أفراد آخرين في توفير الاحتياجات الضرورية لحياة الإنسان. إلا أن الضامن لا يلبث أن يقبل تدريجيًّا إزاء طبيعة تنامي رغبات الفرد الذي يسعى لتحقيقها؛ مما يثير دوافع العداء والاضطهاد المُفضية إلى الصراع. ويتضح هذا الاستخلاص من خلال أقوال ابن خلدون التي نذكر منها :

..."وهنا تظهر الحاجة لكبح جماح القوة التي تميل لتفتيت التعاون بين الأفراد، والممثّلة في تحقيق الرغبات الحيوانية العدوانية والاضطهاد ... ويتولى فرد واحد من هؤلاء الأفراد مسئولية كبح جماح تلك القوة الذي يملك زمام السلطة والقوة بيد من حديد، فيمنع أي فرد من الاعتداء على الآخر، أو بمعنى آخر تكون له السيادة والسلطة العليا، وتلائم السيادة الطبيعة البشرية للفرد."

ويتضح من أقوال ابن خلدون في وصفه للمرحلة الثانية للدولة كيف تتمركز السلطة في يد الحاكم، وأسلوب القهر الذي يتبعه في معاملة المحكومين، ومحاولة تدعيم الحاكم لمركز القيادة؛ حتى يضمن السيادة الكاملة والاستمرار في مركز القوة ... (اعتماد

محمد علام، 2013، ص 151-154) ونلاحظ أن الحاكم في هذه المرحلة يستحوذ على كل مراكز القوى؛ مما يقلل من فرص المحكومين في الحصول على مركز قيادي في الدولة .

2-كارل ماركس ومداخل دراسة القوة والفرصة داخل التنظيم:

من خلال ملاحظة كارل ماركس للظروف التي واكبت المراحل الأولية للتصنيع في أوروبا، اهتم ببدايات وشرعية التغير الاجتماعي الحادث، كما حاول ماركس فهم عوامل نشأة الرأسمالية وأسسها والرسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تدهورها.

تأسيسًا على ذلك صاغ ماركس نظريته للصراع الطبقي متأثرًا بأفكار هيجل. ومن خلال الإطار العام لجدليات ماركس عن المجتمع الطبقي والصراع الطبقي، بنى رؤيته النظرية للبيروقراطية من خلال نقده لرؤية هيجل للدولة؛ فبينما رأى هيجل أن الإدارة العامة دعامة تربط بين الدولة الممثلة للمصلحة العامة، وبين المجتمع المدني الذي يضم الجماعات والهيئات، الممثل للمصلحة الخاصة، ورأى ماركس أن الدولة لا تمثل المصلحة العامة بل تمثل مصلحة الطبقة الحاكمة بمعنًى أدقَّ، بينما رأى هيجل أن البيروقراطية تستمد معناها من التناقض بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وذكر ماركس أن البيروقراطية أداة في حوزة الطبقة الحاكمة لتمارس بها السيادة على الطبقات الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع الطبقي؛ لذلك فإن البيروقراطية تسهم في ترسيخ وجود هذا المجتمع وتحافظ على بقائه. وتنتهي النظرية الماركسية في هذا الإطار حول المجتمع الطبقي والصراع الطبقي، وتتضمن آراء ماركس للبيروقراطية إذا ربط بينهما وبين هذا المجتمع من حيث الظهور والاختفاء. وأنه باختفاء المجتمع الطبقي – كما زعم ماركس- ستصبح البيروقراطية مفهومًا غير ذي معنى(اعتماد محمد علام، 2013، ص 153-154).

ونلاحظ أن مفهوم القوة والفرصة لم يظهر بصورة واضحة عند الفكر الماركسي، وإنما ظهرت فكرة القوة، والقوة في المفهوم الماركسي إنما تنشأ أساسًا عن العلاقات الاقتصادية، وكذلك فإن فكرة الطبقة هي الفكرة المحورية في النظرية الماركسية، والتي نستطيع من خلالها أن نحلل شكل بناء القوة، ففي العلاقات بين الطبقات السياسية نستطيع أن نرى تجليات القوى واستغلال الفرص داخل أنساق المجتمع (محمد علي محمد، 1994، ص11-12).

وقد قسم ماركس المجتمعات إلى طبقات متعادية بينها صراع متبادَل في خلال المراحل التاريخية؛ فنجد أن الطبقات التي تحكم في العصر الإقطاعي هي طبقة مالكي الأرض فقط، أما في العصر الحديث، فهي طبقة مالكي وسائل الإنتاج المختلفة، والطبقة عند ماركس تضم أولئك الذين يشغلون وضعًا مشتركًا في العملية الإنتاجية، والسلوك السياسي عنده هو تعبير مباشر عن عضوية الطبقة، فلا بد أن تصبح الطبقات جماعات سياسية، حينما ينمو وعي الأعضاء ويحاولون تنظيم مصالحهم واهتماماتهم واستغلال ما يتاح لهم من فرص، والدخول في صراع لحماية المصالح، وهذا الصراع بين الطبقات

المتعارضة هو الذي يُحدث التغيير الاجتماعي (George Lenczowski, 1975: P.2).

ونجد في النهاية أن اختفاء المجتمع الرأسمالي هو أمر حتمي تفرضه عمليات بنائية يؤدي وقوعها إلى انهيار النسق الرأسمالي وإلى الثورة البروليتارية، وهذا العمليات البنائية هي الاغتراب وتناقص الربح وفائض القيمة والافتقار للبروليتاريا وعملية التركيز والمركزية، وبالقطع فإن هذه العمليات تجعل النسق الرأسمالي نسقًا غير مستقل يحتوي على عديد من المتناقضات، فنجد أن عملية الإفقار البروليتاري من ناحية والتركيز والمركزية الرأسمالية من ناحية أخرى، حيث تتولى العملية الثانية تصفية الشريحة البرجوازية إلى أقلية صغيرة للغاية، بينما تهبط الشريحة البرجوزاية إلى مستوى الأغلبية البروليتارية، وهنا نجد أن هذه العملية تخلق وضعًا غير متوازن لبناء القوة حيث أقلية مالكة في مقابل أغلبية محدودة وفرصها محدودة بتحسين أحوالها الطبقية (علي ليلة، 1991، ص190-200).

3- ماكس فيبر ومداخل دراسة القوة والفرصة داخل التنظيم :

من خلال إسهامات ماكس فيبر في مجال صراع التدرج يبدو تأثره بأفكار كارل ماركس، إلا أن فيبر طوَّر كثيرًا من مستويات تحليل الصراع، كما أضاف إليه أبعادًا جديدة زادت صورته تعقيدًا عما كانت عليه في رؤية ماركس. فقد ميز فيبر بين الظروف المتضمنة التعبئة والإنتاج وبين تلك المتضمنة الملكية. كما أشار إلى أشكال متباينة من صراع الملكية داخل المجتمع الواحد وذلك عندما ناقش تعددية التقسيم الطبقي، وتنوُّع قنوات الاتصال التنظيمية.

وفي خطٍّ موازٍ لأفكار إميل دوركيم وسيجموند فرويد أشار فيبر إلى ما أسماه بوسائل الإنتاج العاطفي، حيث إن الفرد حيوان له رغبات عاطفية قوية وأحاسيس، وأن الأشكال النوعية للتفاعل الاجتماعي تم تخليقها لتُلهب العواطف ولتعمل على خلق معتقدات راسخة على المشاركة في الطقوس. رأى فيبر أن هذا النمط من التضامن الوظيفي لا يحل محل الصراع بل يُعتبر أحد أسلحته الرئيسية، ويمكن استخدام الطقوس العاطفية في تحقيق السيادة داخل جماعة أو تنظيم، وكما يمكن من خلال الطقوس العاطفية فرض البنية الهرمية التي تتمتع بالهيبة والمكانة والتي تسطيع من خلالها جماعةٌ ما أن تفرض قوتها وسطوتها على جماعات أخرى، وفي ظل ظروف معينة (عرقية مثلًا) تؤدي وسائل الإنتاج العالمية إلى جعل الشرعية المُعِين الأساسي للجهود نحو تحقيق السيادة (اعتماد محمد علام، 2013، ص 155).

وهنا نرى أن القوة عند فيبر مفهوم بالغ الشمول؛ حيث إن كل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما وكل ما يمكن تصوره من تراكيب الظروف، واستغلاله لكل الفرص المتاحة له قد يضع هذا الشخص في المكان الذي يمكّنه من فرض إرادته في موقف معيَّن؛ ومن ذلك المفهوم السوسيولوجي للضبط الآمر Imperative Control عند فيبر يكون أكثر دقة، ولا يعنى سوى احتمال طاعة أمرٍ ما .Command

والقوة –عند فيبر– هي احتمال أن يكون أحد الأفراد قادرًا – في نطاق علاقة اجتماعية – على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة من أفراد المجتمع للحصول على فرص، وذلك بغضِّ النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال. وقد وجه فيبر اهتمامه إلى مناقشة الأسئلة التي طرحها الماركسيون، واستوحى وطبَّق في الكثير من أعماله المنهاج التاريخي لماركس؛ فبينما نجد ماركس أقل اهتمامًا بالتمييز بين "القوة السياسية" و"القوة الاقتصادية" فإن فيبر كسياسي ليبرالي قومي، يرى الإبقاء على هذين النظامين متميزين؛ ولذلك فإن الانتقادات التي يوجهها ماكس فيبر إلى الإسهامات الماركسية تتلخص في فشلها في التمييز بين ما هو اقتصادي خالص، وما يؤثر في الاقتصاد، وما له مجرد مساس بالاقتصاد.

وظهور القوة الاقتصادية – عند فيبر– قد يكون نتاجًا لقوة تنبع من أسسٍ أخرى. والإنسان لا يناضل من أجل القوة لمجرد أن يُغني نفسه اقتصاديًّا؛ إذ إن "القوة" بما في ذلك القوة الاقتصادية قد تقيم من أجل ذاتها؛ إذ قد تكون القوة الاجتماعية أو الهيبة أساسًا للقوة السياسية أو الاجتماعية(إسماعيل علي سعد،2012،ص 68–70).

ثالثًا: نموذج الصراع واستغلال الفرص في دراسة التنظيم:

يعد الصراع أحد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارُض المصالح، وهو الموقف التنافسي حيث يعرف كل من المتنافسين غريمه، ويدرك أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الغريم؛ فتنقلب المنافسة بينهما إلى صراع حيث يعمل كل منهما على تحطيم الآخر واستغلال الفرص المتاحة للتفوق عليه , A.zaki badawi) (1978:79، وبالنظر إلى أدبيات الصراع في النظرية الاجتماعية، نجد مدارس فكرية عديدة تقدِّم رؤًى متباينة حول مفهوم الصراع، وأنماطه، ونطاقه، من بين هذه المدارس – على سبيل المثال– مدرسة جورج زيمل، التي تطورت أفكارها من خلال إسهامات بارك ومساعديه مثل بيرجس في الولايات المتحدة الأمريكية. يُعرِّف علماء هذه المدرسة الصراع كأحد الأشكال الأساسية للتفاعل الذي يحقق أشكال الوحدة، كما يعتبر التنافس شكلًا من الأشكال الرئيسية للتفاعل، إلا أنه يختلف في تعريفه قليلًا عن تعريف الصراع، ومن جهة أخرى يعرف ويلسون وكولب ولاندبرج الصراع بأنه عملية تفكك تتصف بقطع العلاقات بين الأطراف المتصارعة، وينظر علماء الصراع في دراستهم للتنظيم باعتباره بيئة صراع تتعدد مصادره وأنماطه، ولا يمكن رؤية الصراع كمجرد علاقة بسيطة يسودها التوتر أو النزاع بين فرد وآخر، بل تتعدد مستوياته داخل التنظيم، وحتى على مستوى العلاقة بين فردين، وتبدو عملية دراسة الصراع معقدة، نظرًا لما تتصف به الشخصية من تعقدات، وهذه الصراعات داخل التنظيم تؤثر بشكل أو بآخر على أفراد التنظيم وعلى أدائهم الوظيفي تجاه المواطنين (اعتماد محمد علام، 1994، ص200–201)، وأخطر ما تعاني منه الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة التنظيم ميلها لتأكيد جوانب الاتساق والتكامل في دراسة التنظيم وإغفال جوانب الصراع والقوة والتغير فيه؛ فهي لم تتردد لحظة في إبراز ما تنطوي عليه التنظيمات من انسجام بين مصالح الأفراد واستقرار في خطوط المكانة والطبقات. ولعل أهم ما يعكسه هذا التأكيد تبني أيدلوجية

وضعية تبحث باستمرار عن الانتظام والنظام في الحياة الاجتماعية (السيد الحسيني، 1993،ص 177)، ورغم هذه الدراسات التي لم تهتم بالصراع، نجد أن دالتون Dalton قد اهتم بالصورة الكامنة للصراعات التنظيمية، ومع ذلك فقد أهمل ما بين فئات التنظيم من عداء واضح، لأنه يرى أن وضع خط فاصل بين هذه الفئات "الهيئات الرئاسية والعمال والمواطنين" أمر صعب، وهو يرد تلك الصعوبة إلى التداخل الذي بين هذه الفئات الاجتماعية المختلفة في صراعها. ويرى دالتون في دراسة عن الصراع بين هيئة الفنيين وبين أعضاء التسلسل يشمل عدة نقاط نورد منها أن البناء التنظيمي لهم يحتوي على زُمَرٍ متصارعة؛ وهنا يظهر العداء الواضح الذي ربما يؤثر على علاقة أعضاء التنظيم بعضهم ببعض وعلى علاقتهم بالجمهور، وأن هذا الصراع يؤثر في الحياة اليومية داخل التنظيمات، وأوضح كذلك أن هذه الزُّمَر المتصارعة تظل محدودة وتبدأ في ترقُّب كافة الفرص وتسعى للحصول عليها حتى تحصل على بعض مراكز القوى، ومن ثم في الحصول على ما تتمتع به التنظيمات من امتيازات. ويرى دالتون أن أعضاء التنظيم ينشغلون بتحقيق مصالحهم الخاصة، ويساعدهم في ذلك قوتهم، وأن هذه المصالح تتعارض مع المصلحة العامة للتنظيم (عبد الرؤوف الضبع،1998 ، ص121)، وغالبًا ما يحدث الصراع بين الأطراف في التنظيم وداخل المؤسسات بطرق غير مشروعة فيوجه كل طرف طاقته لهدم وإيذاء الآخر، وهنا نرى الصراع نقيض للمنافسة التي تتم بطرق سلمية ومشروعة سواء كان هذا يتم بصورة فردية أو جماعية (محمد شفيق، 1999).

ويرى أيضًا أرجريس في إحدى دراساته النظرية أنه لا يوجد تطابق بين أبعاد الفرد العضو داخل التنظيم، وبين أهداف التنظيم، أي إن هناك نقصًا في مدى الانسجام بين أفراد التنظيم وبين متطلبات التنظيم الرسمي، وأي توتر من شأنه أن يُحدث فشلًا في أهداف التنظيم، ومن ثم يحدث الصراع، ثم وقوع أعمال عنف معنوي أو مادي، ويقر أيضًا أرجريس أن التطابق بين أبعاد الفرد داخل التنظيم، وبين أهداف التنظيم تُعتبر أزمة مستمرة ودائمة (عبد الرؤوف الضبع،1998 ، ص 122) وفي إحدى الدراسات التي اهتمت بدراسة الصراع داخل التنظيم وجد الباحث أن التنظيم القديم سجل له وجود توترات واضحة بين المستويات الرئاسية المختلفة وخاصة الدنيا منها، بينما لم يسجل الباحث وجود توترات بين نظيرتها في التنظيم الحديث؛ ففي الأولى أقر نصف أفراد عينة (50 %) نشوب خلافات بينهم أحد من رؤسائهم أو زملائهم حول اختصاصات ومسئوليات كل منهم، بينما لم يقر ذلك سوى 29,2 % من قرناءهم في التنظيم الحديث، ولعل أوضح ما تشير إليه هاتان النسبتان، هو أن فكر أو حدوث الصراع حول الاختصاصات والمسئولية وعوامل أخري، كان أكثر وضوحًا في التنظيم القديم منه في التنظيم الحديث، وهذا بالطبع يؤثر على أفراد التنظيم مما يؤثر بالطبع على سلوكياتهم تجاه الأعضاء خارج التنظيم "المواطنين" (السيد الحسيني، 1993، 277–278).

رابعًا: نظرية الصفوة واحتكار القوى والفرص.

عادةً ما يشير مفهوم الصفوة في العلوم الاجتماعية إلى السمو أو رفعة المكانة وهنا أصبح المدلول العام للكلمة يشير إلى أي جماعة من الناس تشغل مكانًا مرموقًا في المجتمع (أحمد زايد، 1999، ص 39) والصفوة عند لاسويل هي "حاملو القوة في المجتمع وهم من تتاح لهم فرص للحراك الاجتماعي أكثر من غيرهم " كما يعرفها روبرت لابورت Robert Laport كجماعة متماثلة من الأفراد والذين يستعملون القوة والنفوذ والسلطة على الآخرين(Robert Laport, 1975: PP3-5)

وتهدف دراسات الصفوة إلى فحص بناء القوة في المجتمعات، وذلك لتبيان المدى والكيف اللذين تكون عليهما قوة هذه الأقلية وفرص حراكها في المجتمع والتي يرى بعض الكتَّاب أنها تتميز بالوعي والتماسك. ونلاحظ أن جوهر فكر الصفويين هو فحص أشكال القوة في المجتمعات المختلفة، فيرون أن من الحقائق الثابتة أنه توجد في كل المجتمعات فئتان متميزتان، الأولى أقل عددًا وأقوى سيطرة وأشد احتكارًا للقوة فضلًا عن تمتُّعها بالمزايا المصاحبة للقوة، أما الفئة الثانية فهي أكثر عددًا وتخضع لتوجيه وتحكُّم الفئة الأولى، وفرصها بالوصول والتداخل مع الفئة الأولى قليلة، وهم يختلفون مع كارل ماركس فيما يتعلق بركائز قوة الفئة الحاكمة، وهي ليست طبقة حاكمة بل هي صفوة، ولا ترتكز هذه الصفوة على ركيزة اقتصادية بل هناك ركائز أخرى لقوة الصفوة تساوي في أهميتها إذا لم تَفُق الركيزة الاقتصادية.

وشكلت دراسات الصفوة عند كلٍّ من باريتو وموسكا وميشلز واتبعتهم دراسات س. رايت ميلز محور اهتمامهم جميعًا، وأقروا جميعًا بوجود الصفوة في أي مجتمع وهي تتكون دائمًا من أقلية من الشعب تستحوذ على عملية اتخاذ غالبية القرارات المؤثرة داخل المجتمع وتمتلك تلك الأقلية القوة لصنع هذا.

وتقوم أفكار "موسكا" على وجود طبقة حاكمة وهي أقلية تحكم الأغلبية من الأفراد، وسيطرة هذه الطبقة الحاكمة -عند موسكا- تكمُن في قدرتها على التنظيم والتماسك، ويذكر "ميشيلز" أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة الأغلبية، أمر يصعب تحقيقه، ويؤكد ذلك في قوله: " لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقاييس التي كيفت للحيلولة دون الأوليجاكية أو لمنعها. وإذا سُنَّت القوانين للحد من سيطرة القادة، فالقوانين هي التي تضعُف تدريجيًّا وليس القادة، وتفقد الجماهير في العادة النظام الذي يمكّنها من محاسبة القادة "فضلًا عن افتقادها للقوة الحقيقية التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذي يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع، وتختلف مصادر تلك القوة عند هؤلاء العلماء."(إسماعيل علي سعد، 2012، ص120- 125)

خامسًا: التعددية ونظرية القوة وتساوي الفرص.

ظهر هذا الاتجاه كردِّ فعل للاتجاه الصفوي الذي يصب كل صور القوى في يد مجموعة معينة، وبدأ هذا الاتجاه – التعددي في أوروبا وخصوصًا في كتابات هارولد لاسكي، ثم تطور هذا الاتجاه في الولايات المتحدة الأمريكية ليأخذ شكله الجديد، وانصبَّت

فكرة التعددية في وجود تعدد في مراكز القوة وتعدد السيادات في الدولة فضلًا عند تساوي الفرص لكل أفراد المجتمع.

ونجد أنه على الرغم من كثرة استخدام مصطلح التعددية منذ الخمسينيات في هذا القرن، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد له، وتقوم فكرة التعدد على أن القوة السياسية في المجتمع مجزّأة وموزعة على عدد من جماعات المصالح والتنظيمات المتنافسة، وتتوزع فرص – القوى والسيادة– بين كل أفراد المجتمع، وأن الحكم ليس فقط مسئولية السياسيين الرسميين بل إن الأشخاص والجماعات الاجتماعية المختلفة لها أيضًا دورها الذي تلعبه، وأنها تؤثر في السياسة بطريق مباشر وغير مباشر (فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، 1979، ص123).

وتستند النظرية التعددية على بعض الأسس. نورد منها:

– وجود تعدد في مراكز القوة؛ أي وجود أكثر من مركز من مراكز القوة، فالقوة هنا مقسمة بين عدد كبير من الجماعات أو التنظيمات، حيث تتميز النظم التعددية بوجود جماعات مصالح قوية فيما بينها وتوفيق متبادل للمصالح الرئيسية، وهنا يظهر العديد من الفرص لتملك القوى لبعض من أصحاب المصالح دون الآخرين.

– المنافسة: يقوم التعدد على افتراض جوهري وهو وجود المنافسة بين الجماعات المختلفة الموجودة بالمجتمع، مع عدم سيطرة أي جماعة من هذه الجماعات على اتخاذ القرارات الرئيسية في كل المجالات المهمة في المجتمع، وأن كل جماعة تعمل في مواجهة القوة المعارضة لها وتتنافس مع الأخرى وتستعرض مواردها من أجل الحصول على القرارات التي تخدم مصالحها، إلا أن التعدُّديين يرون أن التنافس بين المنظمات والجماعات لا يترتب عليه تفكيك المجتمع، لأن التنافس أقل حدة من الصراع، والتنافس في الغالب يخضع لقوانين المجتمع التي تتيح فرص التنافس بالتساوي لكل الجماعات (Augustus Dizerega,1987: p452)

– التعددية وسيلة لمشاركة الأفراد والمنظمات في جميع عمليات المجتمع السياسية أو الاقتصادية أو غيرها

– في التعددية ينظر إلى قوة الدولة على أنها محدودة بعدد من الوظائف، حيث عليها أن تخدم اتحادات الحكم الذاتي، فليس هناك تركيز للقوة، حيث يقل تركز القوة إلى أقل المستويات (Hirst Paul, 1997: p64)

سادسًا: نموذج القوة والفرصة عند روزابيث كانتر.

ركز المدخل البنائي عند كانتر على بنية التنظيم بوصفه نسقًا كليًّا؛ فالتنظيمات المركبة بخصائصها المختلفة تُشكل بوضوح مختلف جوانب حياة العمل للأفراد؛ ومن ثم كان تركيز هذا المدخل على فحص وتفهُّم البيئة التنظيمية، التي تُعتبر أكثر تعقيدًا فيما يختص ببناءات القوة والفرص المتاحة.

وانطلقت (روزابيث كانتر) في صياغتها لهذا النموذج من ثلاث مفاهيم أساسية:
القوة التي تضيفها المراكز الرسمية إلى شاغليها داخل تنظيمات العمل.

الفرص المتاحة للترقي إلى المناصب العليا داخل التنظيم.

التوزيع النسبي للعمالة التنظيمية على أساس النوع (الجندرة كمتغير وسيط).

ويستند هذا النموذج على خمس فرضيات مستخلصة من دراسات ونماذج سابقة، **والفرضيات هي:**

يتم فهم العمل في ضوء استراتيجية التوزيع للقوة والفرص المتاحة عبر التدرج الهرمي للسلطة داخل التنظيم.

يعكس السلوك التنظيمي ما يحمله الأفراد من مشاعر وما يمكن أن يتصفوا به من مكانة في موقع العمل؛ ففي داخل النسق الرسمي للتنظيم يحظى بعض الأفراد بمكانة رفيعة تُخوِّلها لهم الأعمال المتميزة التي تُسند إليهم إدارتها ويكونون ضمن بناءات القوة .

لا تتحكم البنية التنظيمية في سلوك أعضاء التنظيم بقدر تحكُّمها في تحديد الاختيارات المسموح بها رسميًّا لمواجهة متطلبات التنظيم.

يرتبط السلوك التنظيمي مباشرة بالواجبات الرسمية ضمن عملية تقسيم العمل التنظيمي، وكما يذكر ولبرت مور فإن بيئة العمل التي يتعرض لها الفرد تُعتبر من أفضل المؤشرات المحدِّدة لسلوكه ذكرًا كان أم أنثى، وكذلك فإن العمل الرسمي وتدرُّج السلطة التنظيمية يعتمدان على عملية توازن القوة في العلاقات بينهما. ولذلك فإن فرص الترقي والحراك من خلال ممارسة وظائف دينامية تعكس إلى حد ما كيفية أداء الأفراد للأعمال الرسمية، وكذلك تصنيفها حسب أولويات تلك الأعمال في مجال القوة الرسمية.

لا يتم توزيع الفرص على المناصب الرسمية بدرجة متساوية.

اختبرت "كانتر" صحة الفرضيات الخمس من خلال إجراء دراسة إمبريقية في تنظيم صناعي بالولايات المتحدة الأمريكية أطلقت عليها اصطلاح(Indsco) ، وانطلاقًا من مفهوم القوة صنفت المراكز التنظيمية إلى مجموعتين :

الأولى: لا تحقق لشاغلها قوةً، وفي الوقت ذاته تقدم فرصًا ضئيلة للترقي الوظيفي.

الثانية: الوظائف التي تضيف لشاغلها القوة وتتيح له الفرص للترقي والحراك الوظيفي نحو المناصب العليا داخل التنظيم .

ومن منظور العلاقة الارتباطية، في تصور" كانتر" بين القوة والفرصة ومدى تأثرها (بالجندرة) كمتغير وسيط أشارت إلى أن العمالة النسائية تتركز في المجموعة الأولى من الوظائف التي لا تتيح فرص الحراك ولا تعود بالحوافز المادية المتميزة على شاغليها.

وأنه رغم ازدياد أعداد الإناث المشتغلات في تنظيمات العمل الحديثة: فإن نسبتهن تنخفض بشكل ملحوظ في المناصب الإدارية مقارنة بنسبة أقرانهن من الرجال في المناصب ذاتها، كما أوضحت "كانتر" أن سلوكيات الأفراد (ذكور أو إناث) داخل التنظيم تتكيف وفقًا لبناء القوة والفرص المتاحة للترقي والحراك لأعلى المستويات التنظيمية.

خلُصت دراسة "كانتر" إلى مقولات نظرية هامة تُسهم في تطوير المدخل البنائي في دراسته للتنظيمات البيروقراطية، وذلك من خلال ضرورة الاهتمام بدراسة

الجوانب الدينامية للعلاقة بين أبنية القوى والفرص المتاحة للترقي داخل التنظيم، وفسرت هذه العلاقة في ضوء متغيرات ديموجرافية وأخرى تنظيمية مثل سياسة التوظف والتسكين في الوظيفة لكل من الذكور والإناث والنسبة المئوية للإناث إلى الذكور في قوة العمل داخل التنظيم، والمعايير الثقافية والأيدلوجية الإدارية التي على أساسها يتم اختيار العاملين لشغل المناصب العليا، بالإضافة إلى خصوصية المرأة ومستقبلها الوظيفي وواجب أقرانها الذكور نحوها والفرص المتاحة أمامها للترقي للمناصب الإدارية العليا(اعتماد محمد علام وإجلال إسماعيل حلمي، 2013، ص 52-54).

وفي النهاية تتفاوت حظوظ الناس من القوى والفرص؛ فالحياة الأولى التي عاشها الإنسان خضع فيها الأضعف للأقوى، وكان هذا النوع من القوة لا يعرف حدودًا يلتزمها أو ضوابط يراعيها.

هذا وتتغير الأسس التي تقوم عليها القوة من عصر إلى عصر، ومن جيل إلى جيل؛ فظروف الحياة تفرض على الناس السعي دائمًا إلى التفوق، وتفرض على من يُقدَّر له منهم أن يمتلك الفرص وأن يمارس القوة، وأن يصرف جُلَّ همِّه وتفكيره إلى ذلك النوع من التفوق الذي يصل به إلى مواضع القوة؛ لذلك سعى الإنسان إلى النفوذ الذي يمكّنه من ممارسة القوة التي تصل بمن يمتلكها إلى مواقع السيطرة.

هذا ولم يكن الصراع على الفرص التي تتيح امتلاك القوة وليد عصرٍ معين أو مجتمع معين، وإنما قام منذ قامت الجماعة البشرية الأولية؛ فالصراع على تولّي الحكم هو صراع من أجل القوة، والتنافس داخل التنظيمات المجتمعية المختلفة للسعي إلى الحصول على فرصة داخل التنظيم يسعى من خلالها الفرد للحصول على مكانة أو منصب مرموق في الهيكل الوظيفي، إنما هي شكل من أشكال السعي لامتلاك القوة. وتوالى العديد من الاتجاهات النظرية حتى الآن لتؤكد هذا (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2007، ص31-40)

Abstract

Theoretical approaches to the study of power and opportunity

By Rashad Abu Jamea Farghaly Hassan

One of the methods used by social science researchers in tracking and addressing the issue of power and its various theories is either the historical treatment or the treatment that begins with a review of political sociology. The historical treatment of the issue of power is better than others. Because the ideas of power and its various forms and constructions are a matter that has multiplied or taken different paths in terms of form due to different historical circumstances.

مراجع الفصل:

أولاً: المراجع العربية.

1- زايد، أحمد. البناء السياسي في الريف المصري(1999). تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة. سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب الحادي والأربعون. ط1. القاهرة. دار المعارف.
2- سعد، إسماعيل علي (2012).نظرية القوة. مقدمة في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
3- علام،اعتماد محمد ، إجلال إسماعيل حلمي(2013). علم اجتماع التنظيم "مداخل نظرية ودراسات ميدانية". القاهرة. الأنجلو المصرية.
4- الحسيني ،السيد (1993). مدخل لدراسة التنظيمات المعاصرة. القاهرة .مطابع الطوبجي التجارية.
5- رشوان ،حسين عبد الحميد أحمد(2007). "القوة والسلطة والنفوذ". دراسة في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية . مركز الإسكندرية للكتاب.
6- الضبع ،عبد الرؤوف(1998). إدارة المؤسسات الاجتماعية، كلية الآداب. جامعة جنوب الوادي. فرع سوهاج.
7- ليلة ، علي (1991). النظرية الاجتماعية المعاصرة "دراسة لعلاقات الإنسان بالمجتمع"، "الأنساق الكلاسيكية" سلسلة علم الاجتماع المعاصر. الكتاب التاسع والثلاثون. الطبعة الثالثة.القاهرة. دار المعارف.
8- محمد ،محمد علي(1985) . أصول الاجتماع السياسي "السياسة والمجتمع في العالم الثالث".الجزء الثاني. القوة والدولة. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
9- أحمد، فاروق يوسف (1979) .القوة السياسية. اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية. القاهرة. مكتبة عين شمس.
10- شفيق ، محمد (1999). العلوم السلوكية " تطبيقات في السلوك الاجتماعي والشخصية ومهارات التعامل والإدارة" .الإسكندرية . المكتب الجامعي.
11- محمد ،محمد علي(1994). أصول علم الاجتماع السياسي: القوة والدولة. الجزء الثاني. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1- A.zaki Badawi: A dictionary Of the Social Sciences, libraries du liban, Beirut, 1978
2- Augustus Dizerega: Self- Equality Government and Democracy" A critique of Dahl's Political Equality" University of Puget Sound,1987.
3- George Lenczowski: Political Elites In The Middle East, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington, 1975.
4- Hirst Paul: Form Statism to Pluralism, UCL Press London, 1997.
5- Robert Laport: Power And Privilege" Influence and Decision-Making In Pakistan", University Of California Press, London, 1975 .